لفظ الصلوة في الدعا فكيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه
من حيث انه موضوع له قوله وهذا غلط لان اشارته الخ فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب
المتكلم قرينة ولهذا قال اولا لا ينصب في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى
نصب اشارته قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط
الذي لا يوجد فيه قرينة داخلة في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له
من نصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال في الجواب عن الاعتراض
بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للعهد يرشدك الى ذلك كثرة استعمال اللفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره
عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله لما سبق ثانيا انه لو
ترك قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة
كالكاف في قوله نعم وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومداره
ان يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله
ليس كمثله شيء والقيد الثاني اعني المتضمنة للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان قوله في
انه كذلك ينبغي اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال عن المستتر في ينبغي قوله وكلامه في مناسبة
التسمية الخ كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في منتصف الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد
برزت مع الاظفار الخ ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار قوله وسيجيء في كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله في
القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال
على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجيء توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا
وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تاول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكسيه المعنى فلا
يتاتى هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى
البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على القرينة

لاصله

لاصله الاستعارة قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الخ حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام
ظاهري والتحقيق ان قسيم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد اما حيوان ابيض
او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به
الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في شرع ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا
يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا في المجاز
المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان
اراد بالحصر الذي اوجبه في شرع ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسيم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل
عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر المقسم في المقسم
على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد
فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق قوله الثاني انا لا نسلم ان التمثيل
يستلزم التركيب للفاضل المحشي ههنا كلام طويل الذيل لكن تخطيته في آخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله
فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف
مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع لان انما يتم اذا جعل الوصف
في عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة
المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه الخ
يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا
يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه
فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يترك التشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل
المركب على عادته الجارية في كل باب من تعميم مباحثه وايراد النظاير من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد
قوله للقطع بان لفظه تقدم في قولنا تقدم رجلا الخ قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام والاحجام
ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبهه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)